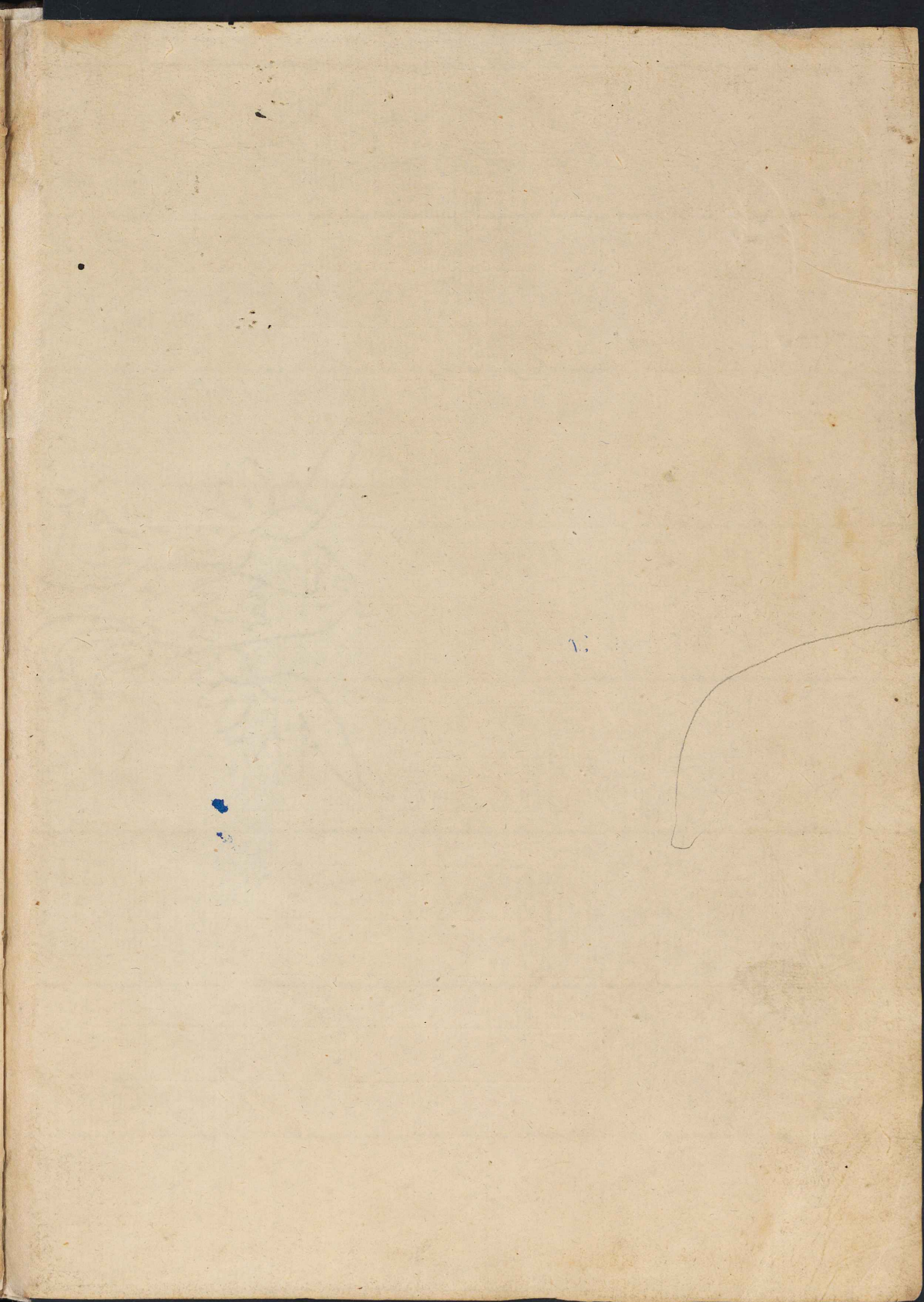


Arab
0.57.



Arab 0.57

طاهر کیمی افرین طلحه یوسف بر حائل
زقنه یوسف الیدی صبی اصفی خلایق



رسالة تلخيص
في المعاني

رسالة أولية
في الآداب

فتاوى علي رسالة
ابساغوجي

MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA

KÖNYVTÁRA 5230 / 1950 N. SZ.



عطف على اسم الله تعالى وعلى
 العز والبركة والبركة والبركة
 الاعادة ان تعيد يا عظيم
 عليه والستين على استقامته
 المعطوف او راية
 صفة او شجرة
 والستين على استقامته
 المعطوف او راية
 صفة او شجرة

بسم الله الرحمن الرحيم
 محمد المدعو بسجافلى زاده اكرمه الله سبحانه بالفضل والسعادة
 هذه رسالة في فن المناظرة غلبتها يا ولاد لا مثالك البستين
 ببارك الله تعالى فيها لك ولمن اراد بها غيرك وهذا الفن لا يشك
 في استحباب تحصيله وانما الشك في وجوب كفايته والمناظرة في العرف
 هي الدافعة ليظهر الحق اعني وقع السائل قول المعلن ووقع المعلن قول
 ان كل دفن المناظرة فن يعرف فيه صحيح الدفع وفاسده اعلم انك
 اذا قلت شيئا هذا اما تعريف او تسليم او تصديق او مركب ناقص
 او مفرد او انشائي او انتفي في جميع هذه الصور اما نافي اوله وانشرع في ثانيا
 المناظرة على تقدير عدم النقل واعلم ان الاخيرين لا يمكن فيها المناظرة فنقص
 ثلثة ابواب الباب الاول في التعريف للثلاث ان ينقصه ومعناه ان
 يظلم بعد جمعه او بعدم منعه او باستزاده المحال وسبب الاول
 في التعريف ومعنى الابطال بيان بطلان الشيء
 وهو المعرف سابقا له حقيقة المناظرة في العرف
 المحصول وهو المعرف سابقا له حقيقة المناظرة في العرف

بسم الله الرحمن الرحيم
 محمد المدعو بسجافلى زاده اكرمه الله سبحانه بالفضل والسعادة
 هذه رسالة في فن المناظرة غلبتها يا ولاد لا مثالك البستين
 ببارك الله تعالى فيها لك ولمن اراد بها غيرك وهذا الفن لا يشك
 في استحباب تحصيله وانما الشك في وجوب كفايته والمناظرة في العرف
 هي الدافعة ليظهر الحق اعني وقع السائل قول المعلن ووقع المعلن قول
 ان كل دفن المناظرة فن يعرف فيه صحيح الدفع وفاسده اعلم انك
 اذا قلت شيئا هذا اما تعريف او تسليم او تصديق او مركب ناقص
 او مفرد او انشائي او انتفي في جميع هذه الصور اما نافي اوله وانشرع في ثانيا
 المناظرة على تقدير عدم النقل واعلم ان الاخيرين لا يمكن فيها المناظرة فنقص
 ثلثة ابواب الباب الاول في التعريف للثلاث ان ينقصه ومعناه ان
 يظلم بعد جمعه او بعدم منعه او باستزاده المحال وسبب الاول
 في التعريف ومعنى الابطال بيان بطلان الشيء
 وهو المعرف سابقا له حقيقة المناظرة في العرف
 المحصول وهو المعرف سابقا له حقيقة المناظرة في العرف

بسم الله الرحمن الرحيم
 محمد المدعو بسجافلى زاده اكرمه الله سبحانه بالفضل والسعادة
 هذه رسالة في فن المناظرة غلبتها يا ولاد لا مثالك البستين
 ببارك الله تعالى فيها لك ولمن اراد بها غيرك وهذا الفن لا يشك
 في استحباب تحصيله وانما الشك في وجوب كفايته والمناظرة في العرف
 هي الدافعة ليظهر الحق اعني وقع السائل قول المعلن ووقع المعلن قول
 ان كل دفن المناظرة فن يعرف فيه صحيح الدفع وفاسده اعلم انك
 اذا قلت شيئا هذا اما تعريف او تسليم او تصديق او مركب ناقص
 او مفرد او انشائي او انتفي في جميع هذه الصور اما نافي اوله وانشرع في ثانيا
 المناظرة على تقدير عدم النقل واعلم ان الاخيرين لا يمكن فيها المناظرة فنقص
 ثلثة ابواب الباب الاول في التعريف للثلاث ان ينقصه ومعناه ان
 يظلم بعد جمعه او بعدم منعه او باستزاده المحال وسبب الاول
 في التعريف ومعنى الابطال بيان بطلان الشيء
 وهو المعرف سابقا له حقيقة المناظرة في العرف
 المحصول وهو المعرف سابقا له حقيقة المناظرة في العرف

العلم من العلوم يتبع العلم بالعلم والعلوم بالعلوم

بهم من هؤلاء الذين هم من هؤلاء
بهم من هؤلاء الذين هم من هؤلاء

بهم من هؤلاء الذين هم من هؤلاء
بهم من هؤلاء الذين هم من هؤلاء

كون التعريف يخص مطلقا كتعريف الانسان بالترجي وسبب الثاني
كونه اعلم مطلقا كتعريفه بالحيوان وقد يجمع الاول والثاني وذلك
اذا كان التعريف اعم من وجه كتعريفه بالابيض وتقريرا بان هذا التعريف
غير جامع لا افراد المعرفة وغير مانع عن اعماره وكل تعريف بهذا شأنه هو فائد

فما صاحب التعريف ان يمنع الكبرى مستندا بان التعريف لفظي لبيان صحة
هذا النوع ان التعريف فسمان لفظي وحقيقي والاول تعيين معنى اللفظ
بلفظ آخر واضع الدلالة على ذلك المعنى بالنسبة الى السامع وهو طريق اهل
اللغة ويجوز بالاعتماد الاخص والاول كقولهم سعدان ثبت والثاني كقول

القاموس لها لهما هو الى لعب اقول اللعب نوع من اللعب والثاني كقول
التفصيل بذكر العام او لا والخاص ثانيا كقولك الانسان حيوان ناطق
ويشترط فيه المساواة على مذاب التاخرين فيبطل عدم الجمع وعدم
المنع والقدماء يجوز والتعريف بالاعتماد الاخص اما الاول ففي موضع براد

بالتعريف تمييز المعرفة عن بعض الاشياء لا شتبا سيما اذا
الثلث بالدائرة عند التام مع واريده تميزه عنها فقط فيقال الثلث شكل
مضاع واما الثاني ففي موضع براد والتعريف منع الكبرى مستندا بان المراد
تمييز المعرفة عن بعض الاشياء او بيان افراد المشهورة فقط فيفتح الله

عليك **فصل** في بيان منع الصغرى في التقرير السابق

بهم من هؤلاء الذين هم من هؤلاء
بهم من هؤلاء الذين هم من هؤلاء

بهم من هؤلاء الذين هم من هؤلاء
بهم من هؤلاء الذين هم من هؤلاء

بهم من هؤلاء الذين هم من هؤلاء
بهم من هؤلاء الذين هم من هؤلاء

بهم من هؤلاء الذين هم من هؤلاء
بهم من هؤلاء الذين هم من هؤلاء

بهم من هؤلاء الذين هم من هؤلاء
بهم من هؤلاء الذين هم من هؤلاء

بهم من هؤلاء الذين هم من هؤلاء
بهم من هؤلاء الذين هم من هؤلاء

وهو ان المعروف غير صادق
على مادة فلانية او على شي
فراود هو التعريف الاول والآخر
صادق عليها او على جميعها
وهو التعريف الثاني

وهو ان المعروف غير صادق
على مادة فلانية او على شي
فراود هو التعريف الاول والآخر
صادق عليها او على جميعها
وهو التعريف الثاني

اعلم ان الصفري تخطى الى قضيتين فاذا قلت انه غير جامع لفر فلاني
فكانك قلت ان المعروف صادق عليه والتعريف غير صادق واذا قلت انه
غير مانع مادة فلانية فكانك قلت عكس المذكور فلصاحب التعريف
ان يمنع كلاما من بينك القضيتين وسند ذلك المنع في الغالب تحريم

فصل

المراد بالمعروف او التعريف فاعرف سهرا للدين عليك
في تفسير الابطال بالثالث وهو ان هذا التعريف مستلزم للدور او
التسلسل وهو محال وكل تعريف يستلزم المحال فهو فاسد ولا مجال
غير محال وبيان محال لهي عن عدم محال لهي في علم الكلام وكيفيته هذا
الاجمال هذا واعلم انه قد ينقض التعريف بان ليس باجلى من المعروف
كتعريف النار بان شيء يشبه النفس في اللطافة اقول والنفس اخفى من
النار ومن شرائط صحة التعريف كونه اجلى من المعروف واما استعمال

الفاظ العربية واردة المدلول الاستدراجي واستعمال اللفظ المستلزم
او لجاز بدون القرينة الواضحة المعينة المراد فهو يذهب حسن التعريف

فصل

لا صحة اذا كان المعنى المقصود اجلى من المعروف
اشتركان ناقض التعريف مستدل وموجهه مانع ومعناه ان الاعتراض

وهو الصفري الاول

وهو الصفري الاول

وهو الصفري الاول

وهو الصفري الاول

عصف علی دعوی بجای نه دیگر
نه بکون معطوفاً علی الطریق
و هو الاقربان باله یسلی

على التعريف لا يكون الا بطريق دعوى بطلانه والاستدلال على ذلك
الدعوى بما عرفت من الجواب عن ذلك بمنع مقدمات ذلك الدليل وقد
عرفت لكن هذا الذي يدعى صاحب التعريف بان هذا التعريف حد او رسم
فان ادعى انه حد فكانه ادعى ان العام والخاص اللذين فيه من الذاتيات
فبشيء العام جنسا والخاص فضلا واذا ادعى انه رسم فكانه ادعى ان
احدهما او كليهما من العرضيات فيجوز الاعتراض بمنع كونهما من الذاتيات
ويمنع كون احدهما او كليهما من العرضيات ومورد المنع بين الدعوى الضمنية
فاعرف ودفع هذا انما يكون باثبات الذاتية او العرضية وهذا غير ما قيل
ان تمثيل الذاتي عن العرضي غير واعلم ان كون الحد بمعنى التركيب هو
الذاتيات انما هو عرف اهل الميزان ومن وافقهم واما في عرف اهل العربية
فهو التعريف الجامع للثانغ سواء كان بالذاتيات او بالعرضيات فمن قال
يحد بهذا ان يدفع المنع المذكور بان المراد به عرف اهل العربية ثم علم ان النع
الذي هو الاعتراض اي في هذه الرسالة فهو بمنع طلب الدليل وسي
نقضا تفصيليا ومنافضا وقد يستعمل في بعض الكتب بمعنى الطلب
مطلقا سواء كان بطلب الدليل او بالابطال او بالاستدلال ثم ان طلب الدليل

يعني المراد بالتعريف تمثيل النوع
عنه بعض الاشياء او بيان افراد
النسبوية

والذاتي ما يدخل في حقيقة جنسية فيتميز عنه النوع
وهو الظاهر لان النوع لا يقع في التعريف الا بتكلف بعيد
او ما لا يكون خارجا عن حقيقة جنسية فيدخل فيه
النوع

فيكون التعريف اعم من كونها من الذاتيات
ويعبر عن احد اعم وكثيرهما من الوضوئيات اعم

التعريف احد هذه الدعاوى
نفسية

وهو دليل من الشكل الاول بان يقال هذا الاثر ليس
الان يتوقف على التمييز الذاتي من العرضي ويزن الذاتي من
العرضي غير فهذا الاثر يتوقف على العبر وهو غير
اي فلهذا جرت التعريف الذي ادعى ان هذا التعريف حد

والاصول فلا اد اعرف الانسان بان الحيوان الناطق وادعى ان حد
فكان ادعى ان الحيوان جسم والناطق فصل وان الحيوان ذاتي والناطق
ذاتي فلهذا ان يمنع كون الحيوان جنسا والناطق ذاتي والناطق
ان يكون عرضيا عما او خاصا لازمه فلهذا جرت التعريف ان
يعبر عنه بان المراد من الحد هو اهل العربية وهو التعريف
مع المانع وهو انهم من الحد اليوناني وركب وحاصل
في دار علمي ولا بد من حد عربي وحاصل
في دار علمي ولا بد من حد عربي وحاصل
في دار علمي ولا بد من حد عربي وحاصل

والتسليم في السند في باب التصديق والمنع الجرد صحيح لكن المنع مع السند أقوى منه
والسند في عرفهم ما يذكره لقوة المنع وإثبات وقوع النقص بدون قيد التفصيل

الباب الثاني

فهو بمعنى ابطال شيء بدليل **الباب الثاني** في التقسيم وهو ما تقسم
الكل الى جزئياته واما تقسيم الكل الى اجزائه والكل يسمى مقسم ومورد
التقسيم ويسمى الجزئيات والاجزاء اقسام ما ويسمى كل قسم بالنسبة الى

القسم الآخر قسم يسمى القسم الذي دخل في القسم ولم يذكر في القسم
الجميع والمنع ويسمى الاول الحبر ومعناه ان لا يترك في القسم ذكر بعض

فصل

ما دخل في المقسم ومعنى الثاني ان لا يذكر في التقسيم ما لم يدخل في المقسم
 ومن شرط الحكم ان يبين الاقسام **فصل** في تقسيم الحكم الى
 جزئية ومعناه ضم وجود الى المقسم فقد يذكر المقسم في الاقسام

صريح كقولك الانسان اما انسان ابيض واما انسان اسود وقد
يدخل في مفرقهم الاقسام كقولك الكلمة اما اسم او فعل او حرف
وقد يحذف وهو مراد كقولك الانسان اما ابيض او اسود ثم ان هذا
التقسيم اما عقلي واما استقرائي والاول ما لا يجوز العقل فيه فاما آخر
ويكون ذكر الاقسام فيه بالترديد بين الاشياء والنفي كقولك المعلوم

ما موجود اول والثاني ما يجوز العقل فيه فسي آخر لكن ذكر فيه ما علم

والله اعلم
من ذلك
والله اعلم
من ذلك

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

الاسماء بين الامسام وشرط صحة التقسيم
ان لا يكون في المسمى شيئا من صفات المتقسم
فان كان كذلك لم يكن تقسيما بل تقييدا

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding of the book.

في الواقع وقد جعل في
الاعيان
مستند بالبحرير اعلى
يعون فيم الشيء في الواقع

اما حيوان او نام فان الحيوان قسم من النامي في الواقع وقد جعل في
هذا التقسيم قسمين ويجب ان يمنع الزوم المذكور مستند بالبحرير العنبرية
ان يراد نام غير الحيوان وقد ينقض بان يلزم فيه ان يكون قسم شي في الواقع

فسماله وذلك اذا كان بعض الاقسام مبايناً للقسام كما اذا قلت
 الانسان اما فرس او زنجي ^{بالفرس والنقض} فالفرس قيم للانسان لانها قسما من

الحيوان وقد جعل في هذا القسم قسما له وقد ينقض بان القسم
فيه اعم من ان يكون الانسان ابيض او اسود فيجب عنه بان القسم

وهو القسم الاول في دفع السائل
معتبر في الاقام وقد ينقص بانه تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره
وهو الثاني اذا كان بعض الاقام مساويا للمقسمة كقسم الانسان الى

فصل

فصل في نقص النقص بان فيه صادق الا
يطابقه وانما نقصه الكلي الى جزئي
اي صدقها على شيء واحد وذلك اذا كان بين الاكابر حكم او بعضها

عموم من وجه كما اذا قلنا الحيوان اما انسان واما البهيض لانها يصدر قار
عنه الانسان البهيض قال في شرح المطالع المقصود من التقسيم التمايز

بين الاقسام اقول يعني من التميز التباين لكن التصادق اني يبطل بين
القسام وهو جمل المقسم اشياء متمايزة في الواقع والارض

التقسيم الاعبادي وهو تقسيم الكل الى مفهومات متباينة متمايزة
ذاتها كانه متصادف في الواقع كتقسيم الكل الى اقسامه

من بيتي في الواقع سواء
الاسلام والافان

والفضل من الامم
لكن في الدنيا
فان كل واحد
الاسلام

صه
ما كان معي الخارجه
بناجيه منه التي
قال افول

الخ

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible][illegible]

الابيض
الى الصادق
الشيء الى الوجود
والمعدوم

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and faint smudges. A small, dark, irregular mark is visible near the bottom right corner. The left edge of the page shows the binding of the book, with a visible crease and some wear. The overall tone is warm and slightly yellowed, characteristic of old paper.

دعوى النفس والاشواق والنقص
والخاصة والعرض العام

لان المقسم لا يدخل في حقيقة الجزء لان حقيقة الجزء من حيث هو جزء
خارجيا كان او ذنبيا مابين حقيقة الكل فلا يجوز ادخال جزء الترتيب
في هذا التقسم على اقسام لعدم جواز حمل كل قسم منها
على المقسم بل هو من خواص الاول

اي الاقسام

الحكمة مع انهما متصادقة في الملون كما بينه الفناى فقد

يعترض على التقسم بانه باطل لتصادق الاقسام فيه فيجب عنه

بانه تقسم اعتبارى كى فيتميز الاقسام بحسب المصنوع ولا يضره

التصادق اقول فالشيء الواحد باعتبار انصافه بمفهومه ما متى الف

اي تصادق الاقسام كلها وبعضها على واحد

يعتبر اشياء متعددة فيدخل في الاقسام المتعددة فاعرفوا اولولا

فصل

في تقسيم الكل الى اجزائه وهو تحصيل ما بينه المقسم بذكر اجزائه

فليس فيه ضم قيود له المقسم وشرطه الحكم وتبين الاقسام

ودخول كل قسم في المقسم تقسيم المجموع الى عسل وتوزيعه

الاعتراض عليه ودفعه

معنى غير ظاهر من اللفظ كما رادة الخاص من العام بقرينة المقابلة

فلا يراد الفرص من الكتاب مثلا واما القرينة المانعة عن رادة الحقيقة

فلا تجب اذا كان الحر مانعا لان المانع يكفيه الجواز والقرينة المانعة

اتى شرط لقطع بالمعنى المجازى لا يجوز

في التصديق وما في معناه من المركبات الناقصة اعلم ان التصديق

اذا قاله احد يقال له الدعوى والمدعى وقائمه المعلى لان من حقيقة التعليل

لو كانا تقيد بآثارها
التي قد تفرقت
لما كانت تقيد بآثارها

لان المقسم لا يدخل في حقيقة الجزء لان حقيقة الجزء من حيث هو جزء
خارجيا كان او ذنبيا مابين حقيقة الكل فلا يجوز ادخال جزء الترتيب
في هذا التقسم على اقسام لعدم جواز حمل كل قسم منها
على المقسم بل هو من خواص الاول

قال كين ان يكون شي واحد

بعم الاربعين وتنوع الكيف كاللهو او فصل

للكيف اي الجسم فان ما ليس

يكون جوارحه وان كان نفسا

المعنى فلا يمكن ان يكون

ان يكون الملون خاصة للجسم وليس

اخره بالملون فان الله هو

وعرض عام للصوان لانه عام

كالجود ومعنى البياض والحرارة

ففي قوله وخاصة وعرض عام

والعرض العام وهو الملون

ومن هذا القبيل الحساس

وذلك الحساس ونوعه

للمضاهة وهو

والجود ومعنى البياض والحرارة

ففي قوله وخاصة وعرض عام

والعرض العام وهو الملون

ومن هذا القبيل الحساس

وذلك الحساس ونوعه

للمضاهة وهو

والجود ومعنى البياض والحرارة

وحي غير مسوعه اتفاقا
والملكوت في المائزعة في المنة
العلمة لا لا العلم الصواب بل لا الحكمة
الغضيرة والملك والفضل

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

هذا الكتاب

والله اعلم بالصواب

والنقض فمهرنا ثلث مقالات المقالة الاولى في المنع اعلم ان للسائل

منع مقدمه الدليل اذا لم يستدل المعطل عليها ولم تكن بديهية جلية ولا

بصح منع الدعوى حينئذ لأن المنع طلب الدليل والمطلوب حاصل الزان

یراد منع شیء من مقدسات دلیله وذا مجاز فی التسمیة وراينا من بعض

العضو منع المدعى المدلل بسند ولا اثر منع مقدمه من مقدمات دليله

فصل النسخ اما محذو عن السند او مقرون به وسند ما ذكره اليانغى

لنعم اني استلزم نقض الممنوع وكيف في الاستناد به حوازم فقد ذكر

عزیز السعید بن کائن نقی اللہ ازہرہ ہائے انسان پر لاخیز ان کوں

ناتقاً و قد يذكر عا على القطع كان نقال كسوف وهو ناتقاً او نقالاً

لهم ما ذكره له كان غنمناطة ولب سكران والكرف في السند الحماد

ای غیر ناطق
عص
ای حیوان

[illegible]

هو الشيخ الذي سئل عن سورة النازعات فقال يا بني هذه من سور

النقض الاحرار **فصل** الم احمد عا الماعا عن منه السام مدعا

الملك الحارث بن هشام بن عبد الملك بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

والمسألة الثانية في بيان ما هو المقصود من هذه النسخة
والجواب هو أنها نسخة من نسخة الأصل التي كانت في
الدار التي كان فيها المؤلف وقد كانت في داره
والنسخة التي في داره هي التي كانت في داره
والنسخة التي في داره هي التي كانت في داره

لم يكن
حكمكم واني
من الامم التي
تدفع

وكان غير ناطق

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written diagonally across the bottom of the page.

٥٥
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم
الهدى والبرهان

هذا فرق ولكن

من بعض المجموع في نفس
المرء ايضا مباين
العين المجموع

[illegible]

وما يساويه او الاخص منه مطلقا

٥٠
لنقيض الممنوع في نفس الامر وهذا
السند يكون مبينا لعين الممنوع

اثبات البطلان او بيان كون السند مساويا
للمنع او بيان كون ابطال السند المساوي
اثبات للممنوع

غير المدلل او مقدمة دليله اثبات ما منعه لان هذا المطلوب المتفق وذلك
 الاثبات نوعان احدهما ذكر دليل منتج المتنوع والاخر ابطال السند
 المساوي للمنع لان ابطاله يبطل تقيض المتنوع فيثبت عينه لا استحالة
 ارتفاع التقيضين وبيان هذا ان معنى مساواة السند للمنع واخصيته
 منه مساواة لتقيض المتنوع واخصيته منه والسند بالاحتمال العقلي
 حجة اقناعية والاضطرار مطلقا والاعم من وجه والباين ومتمثل

نسبة المساءلة الى المنع بانه عقيب
الى المساءلة لنقص المنوع ويحتمل ان يكون

من نقيض المنوع في نفس الامر وهو
اما ان يكون اعم من وجه من عين المنوع
وهو الغالب واما ان يكون اعم مطلقا
من عين المنوع

لكن قالوا قلنا هذا الشيء ليس بضابط لانه ليس بانسان فان قالوا ان كل
 لانه انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا فهذا استدسار والتقيض
 المنوع وهو انه انسان وان قال لم لا يجوز ان يكون زنجيا فهذا احصاء مطلقا
 في التقيض

وان قال لم لا يجوز ان يكون جبراً فلهذا اعم مطلقاً وان قال لم لا يجوز ان يكون
ابيض فلهذا اعم من وجه وان قال لم لا يجوز ان يكون حجراً فلهذا مباين والمباين
والاعم من وجه لا يجوز الاستدلال بهما ولا يرفع المعلل بطلان الاستدلال بهما

لكن لا يرفع العقل ابطال المساوي واما الا اعم مطلقا فلا يجوز الاستدواب
 الاستدواب بهما لكن لا يرفع العقل ابطال
 الاخص بـ / صح
 لان
 لان الا اعم لا يرفع

مقدمة دليل العلل للمعلل وظيفة اخرى للتخلص عنه وهو انشأت المدعى
بدليل اخر وذا الختام من وجه فاعرف ^{اي عن ذلك المغنى} فصل وعند اثبات العلل
مقدمة او مقدمة بدليل ^{اي عن من العلل} وابطال المسند للسائل ان يمنع شيئا من

المساوي او الاعم مطلقا
فلاضافة لان التفكير في التضمين او مقدمة المدعي فحقه تفكيك
والادعاء عند منع المسائل وقلنا المدعي
اذ لم يكن مدعيا الادعاء عند منع المسائل
معدوم وليكون ذلك اذ لا يتصور
منع الدليل او الاستقلال فانهم

عدم كونها لازماً من النقيض
سائر المساوي والاختصاص مطلقاً يجوز
الاستناد بهما لكن لا ينفق المعلن بطلان
الاخص على صح
لان انتفاء الاختصاص بالاستناد انتفاء الاعمال وهو ظاهر
استلزام الاخص
اعتباراً ليس يثبت المجموع
بما هو صواب من وجهي
انسان لا يستند

[illegible]

الحمد لله الذي
 جعلنا من عباده
 الخلق والبرية
 الخلق والبرية

تلك المقدمة او ذلك الشيء

واللهون في ائين في مكان واحد وكلما لا يخلو
عن الحركات والسكون فهو مستقيم

ای او من مقدّمات الاصل

کای فیہ الملوک

ای عدم کونہ مضراً

المستدل عليها

60

...میں نے اپنے ہاتھ سے لکھا ہے

مطلوب المعلل

ای ذلالت الابطال والاعتدال

اي الفص

10

الحمد لله الذي جعل

الاجابة على ما في المتن
بغير خلاف في ان ما في المتن
لا خلاف

بدليل بعد استدلال المعلل عليه وليس منع الدعوى بعد الاستدلال عليه
صحيحي وكذا النقض ليس بنقص لانه ابطال الدليل بدليل ولا يصح منع
الدليل لان المنع انما يصح على ما يمكن الاستدلال عليه والدليل لا يمكن ابطاله
الاستدلال عليه لان كونه من مقدمتين والدليل لا ينتج الا مقدمة

بهذا ان لانه متفلس وكل متفلس حيوان
ينتهي فلهذا حيوان وهو اعلم من المدعى

واحدة وهما بحث واستعرف المعارضة والنقض فصل

اعلم ان السائل قد يمنع تقريب دليل المعلل ومعنى التقريب سوق
الدليل على وجه يستلزم المدعى وتقرير منعه ان لا يتم استدلاله هذا
الدليل المدعى وقد يجعل ويقال لان التقريب او التقريب ممنوع
والتقريب انما يتم اذا انتج الدليل عين المدعى او ما يساويه
او الاخص منه مطلقا واما اذا انتج الاعم فلا تقرب كان يكون

المطلوب من طرف السائل
مثال الاعم من وجه كما اذا ادعى بعض الحيوان كاتب
بالفعل وفلان لانه متجنب بالفعل وكل متجنب بالفعل
فهو ضاحك بالفعل فبعض الحيوان ضاحك بالفعل
فهذا اعم من المدعى من وجه وهو مستدرك في الاعم
واما اذا انتج الدليل المبين فلا تقرب بالطريق الاولى

مثال هذا حيوان لان المدعى ودخل في الادعاء
فهذا الاجابة ان المدعى ان المدعى

المدعى موجبة كلية وينتج الدليل موجبة جزئية فصل
في بيان المنع الحقيقي والمجازي
قيل لا يمنع النقل والبدعي المجاز ومعناه لا يستعمل لفظ المنع
وما يستحق منه في طلب الدليل عليها المجاز او بيان ذلك
ان المنع في اصطلاحهم طلب الدليل على مقدمة الدليل ولما لم يكن
النقل والمدعى مقدمة الدليل فقولك بهذا النقل ممنوع وهذا المدعى
ممن مجاز عن طلب الدليل مطلقا واما اذا استعملت لفظ آخر في
طلب الدليل عليها فلا مجاز كان تقول لانهم بهذا النقل وهذا المدعى

او غير تام او يمنع التقريب او اطلب
منه بيان التقريب الى غير ذلك
اي لا يوجد فيه التقريب اصلا

مطلقا او من وجه او المبين
في بيان المنع الحقيقي والمجازي
غير اللفظ الاول والآخر

يمكن ان يكون متعلقا بالدليل اي سواء
كان الدليل حقيقة او حكما اذا التمس
والصحيح ليس بدليل حقيقي بل دليل حكلي
واما ان يكون متعلقا بالطلب اي من غير
تقييده بكونه على المقدمة

اي على النقل والبدعي

عط

اي صحى ووروده بقرينة اللاحق لان المانع
لما منع شئ من خلاصه فكأنه ادعى ان معناه
يصح ووروده والدعوى الضمنية يقبل المنع
لكنه ليس بنافذ واما منع ذات المنع
فهو مكابرة اذا المنع طلب الدليل ولا معنى
الطلب على الطلب

الافصيل

او انقل الغير المقارن الصحيح

او هو مطلوب البيان هذا في المدعى الغير المدلل واما ان كان مدلا
فطلب الدليل عليه باى لفظ كان مجاز في النسبة والمراد طلب

كما في ١٦٤
البيان ١٦٤
البيان ١٦٤
البيان ١٦٤

الدليل على شئ ومن مقدمات دليله وكيفيك هذا البيان هنا علمك

البيان معنى الاصل للمنع

فصل ما لم تعلم ان كان الواجب على المعلق عند منع

المانع هو هو الاثبات كما عرفت تفصيله فلا ينفعه منع المنع ومعناه

مطلقا لانه لا يوجب الاثبات

منع صحته تقريره لانهم حجة وورود هذا المنع لم الجواز ان يكون المنوع

عط

بدلهما جليا وكذا لا ينفعه منع السند الذي ذكر على سبيل القطع قال

لذلك المنوع

التي تارة الحنفى منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات المقدمة

المنوعة

الذي يجب على المعلق عند منع المانع انتهى وكذا لا ينفعه منع صلا

صفحة الاثبات لا المثبت

حجية السند للسندية مستند اعموم وكذا ابطال صلاحه

مطلقا او من وجا وبما ينشئ تقويض المنوع لان

للسندية مستند اعموم وكذا لا ينفعه ابطال عبارة المانع

بمخالفتهما القانون العزى فاشتغال المعلق بهذه الاعتراضات

ان سبب مخالفة العبارة

انتقال منه الى بحث آخر يجب على السائل دفعه فان كان اشتغاله

ان من المعلق

به بدون اثبات ما منعه السائل فقد عجز عن اثبات مدعاه فافهم

اي المعلق

فيه وانتقل الى بحث آخر نعم ينفع المعلق ابطال المنع مستدلا عليه

ببداية المنوع بداهة جلية وهذا بمنزلة اثبات المنوع وكذا ينفع

سواء كان مدعى غير مدلل

ابطال المنع بدعوى ان المنوع مسلم عند المانع لكن هذا جواب

اي الابطال

اي ابطال

الاشارة

وذلك لاننا نعلم ان على جميع
الاشياء ان يكون لها مدلول
واسكانه ولا بد من المدلول
الاصحاح والحق في راد منه
اظهار ان التعارض لا ينفك
عن الحق

الزاعمي جدي لا تحقيقي فلا يصح عند ارادة اظهار الحق والمنازع ان يدعى

ارج الرجوع على تسليم ما سلمه عالم كين بديهيا جليا المقالة الثانية

لانه اذا كان من ضروريات مذهبه
او كان بديهيا جليا فلا اعتبار
لرجوعه

في المعارضة وهي اثبات السائل تقيض ما ادعاه العقل واستدل عليه
او ما يساوي تقيضه او الاخص منه كان ادعى العقل لا انسانية شئ
اي تقيض ما ادعاه وهو عطف على النقيض
واستدل عليه بما فخره رضى السائل باثبات انسانية او باثبات صحتها

ط بان قال هذا الانسان لانه محجر
وكل حجر لا انسان فهو لا انسان

بأن يقول انه ناطق وكل انسان من بلاد الحبشة وكل انسان من بلاد الحبشة فهو ناطق
بأن يقول انه ناطق وكل انسان من بلاد الحبشة فهو ناطق
بأن يقول انه ناطق وكل انسان من بلاد الحبشة فهو ناطق

ووقع العقل المعارضة اما بجمع بعض مقدمات دليل المعارض او

باثبات قساده كونه وهو النقص وسيا في تفصيل النقص او باثبات

المدعى بدليل آخر وهو المعارضة على معارضة السائل وفي كون هذه

المعارضة دافعة لمعارضة السائل بحث ثم ان المعارضة تنقسم الى

المعارضة في المدعى وهي ان يثبت السائل خلافا لمدعى العقل بعد

اثبات العقل مدعاه والى المعارضة في المقدمة وهي ان يثبت السائل

خلافا لمقدمة دليل العقل بعد اثبات العقل تلك المقدمة فصل

وكل منهن تنقسم الى ثلثة اقسام لان دليل المعارض ان كان عين

دليل العقل مادة وصورة كما في المخالطات العامة والورد تسمى

تلك المعارضة قلبا ومعارضة على سبيل القلب قال ابو الفتح

بأن يكونا متحدين شكلا وضمنا لا يفتزلان
وفي كل واحد منهما شكلا وضمنا وضمنا
في الاشتراك

بأن يكونا متحدين شكلا وضمنا لا يفتزلان
وفي كل واحد منهما شكلا وضمنا وضمنا
في الاشتراك

في اللغة القلب على سبيل القلب
في اللغة القلب على سبيل القلب
في اللغة القلب على سبيل القلب

والى المعارضة بالقلب والمعارضة بالقلب
والى المعارضة بالقلب والمعارضة بالقلب

ان يقال ان العالم قد وجد
في زمانه القديم ووجد
في زمانه الجديد في زمانه القديم
في زمانه القديم في زمانه القديم

هو
اي يلزم ثبوت الحيوان مثلاً بهذا قياس استثنائي في تقديره اذا كان الشيء الذي يستلزم
وجوده وعدمه المطلق وعدمه ثابتاً في المطلق احدتها ثابت البتة وقدم ابو الفتح
الاستثنائي على الخلاصة لان قولنا يا ما كان اشارة اليها تدبر لانه على التقدير وتصوره
في الانسان والحيوان مثلاً بان يقال اذا كان الانسان الذي يستلزم وجوده وعدمه الحيوان
ثابت كان الحيوان ثابتاً لكن احدتها ثابت فاحياناً ثابت فيقول السائل المعارض
بهذا الدليل وان دل على عدمه لكن غدي ما يدل على خلافه ويهوان اللاحيوان
ثابت فلا بد ان كان الشيء الذي يستلزم وجوده وعدمه اللاحيوان ثابتاً كان اللاحيوان ثابتاً لكن
الحيوان ثابتاً في جميع احواله

المغالطات العامة الورود هي الاولى التي يمكن ان يستدل بها على جميع
الاشياء حتى النقصين مثل ان يقال الشيء الذي يكون وجوده وعدمه
على اجتماعه في زمانه القديم في زمانه القديم

مستلزم ما المطلوب اما موجود او معدوم وايا ما كان يلزم ثبوت كالا انسان
المطلوب اقول فاذا استدلل به الفلسفي على قدم العالم فصار ضربه بطلان
من الانسان الموجود والمعدوم في العالم القديم

بالاستدلال به على حدوثه وان كان غير مادة وعينه صورة تسببها
بالمثل كان يقول الفلسفي العالم قديم لانه اثر القديم وكل ما هو اثر القديم
فهو قديم فصار ضربه بانه حادث لانه متغير وكل متغير حادث وان كان

غيره صورة تسببها بالغير سواء كان غير مادة ايضاً اذا
عارضت في الصورة المذكورة بان العالم حادث لانه اثر المختار والاشياء
من القديم باثر المختار او كان عينه مادة وهذا صريح به عصام في شرح

الاداب العضدي ومثاله ان يستدل المعلل على مدعاه بمغالطة عامة
الورود فيعارضه السائل بايراد تلك المغالطة على نقبض مدعيه لانه

المعلل بصورة اخرى غير ما اختاره المعلل المقالة الثالثة
في النقض وقد يقيد بالاجمال ومعناه ان يدعي السائل بطلان دليل
المعلل مستدلاً بانه جار في مدعي آخر مع تخلف ذلك المدعي عنه وكل

دليل بهذا شأنه فيما عدا ذلك لان الدليل الصحيح لا يتخلف عنه المدعي لان
المدعي لازم له وبطلان اللازم يدل على بطلان المدعي ومكان قلنا في

الفلسفي

الافق الذي يرد به المناقضة للفقير

الافق الذي يرد به المناقضة للفقير

الافق الذي يرد به المناقضة للفقير

الافق الذي يرد به المناقضة للفقير

الافق الذي يرد به المناقضة للفقير

الافق الذي يرد به المناقضة للفقير

ما خفف منه المدعي في دليله
المطلوب من المدعي في دليله
كأنه قد خفف منه المدعي في دليله

على جريان التفتيش والدليل
على جريان التفتيش والدليل
على جريان التفتيش والدليل

الفلسفي المستدل على قدم العالم بأنه اثر القديم انه جار في الحوادث بان يقال الحادث اليومي اثر القديم
اليومية مع انها حاوية بالبداهة ولا يجاب عن هذا النقض بجمع
اليومي قديم

الكبرى بل بجمع الصفري ول كانت الصفري مشتقة على مقدمتين وهما الجريان والتخلف
بجمع الجريان تارة والتخلف اخرى وقد يستدل الناقض على بطلان

دليل المعلن بأنه مستلزم للدور والتسلسل وهو محال وكل ما
لقولنا الانسان بشئ وكل بشئ بشئ

يستلزم المحال فهو محال ولا مجال لمنع الكبرى هنا ايضا بل قد
يمنع الاستلزام وقد يمنع الاستحالة لان بعض الدور والتسلسل غير

محال وقد يجاب عن النقض بانثبات المدعى بدليل اخرى وهذا انما
من وجه واعلم ان المعارض وان قضى ان المذكر دليل فلا يسمع

دعوى هي البطلان ويسمى دليل النقض شأها ان قلت ليس
للمسائل منع مجموع الدليل بمعنى طلب الدليل عليه قلت لا لانه

تكليف بما لا يطابق لان الدليل لا ينتج الا مقدمة واحدة وهناك بحث
فصل اعلم ان ان قضى قد يترك بعض اوصاف دليل المعلن

عند اجراء في مدعى آخر فيسقط ذلك نقضا مكسورا فلم يعلل حينئذ
منع اجراء بان مستند بان الوصف المتروك مدخلا في العلية و

قد يبطل السائل هذا السند باثبات ان لا مدخل لذلك الوصف
في العلية مثاله قال الشافعي لا يصح بيع الغائب لانه مبيع محرم

عند العاقدين او واحد منهما وكل مبيع شام هذا
لا يصح بيع

اي مثال النقض المكسور مع مورد

اي منع جريان الدليل في مدعى آخر

ان يقال الوصف ليس له شأن
في العلية وكل ما في شأنه ليس
له مدخل في العلية ثم يترك
صوري هذا الدليل

من وجه آخر لان ما هو المقصود
من وجه آخر لان ما هو المقصود

اي عند اجراء ان قضى دليل المعلن

ط
أي حشو بعض الفاظ الدليل وغيره ولا يكون
مفسداً للمعنى والحشو مفسدٌ لا لفائدة

بالحسن في هذه
التي هي من جنسها
التي هي من جنسها

فقد ضاه بان جار في تزويج امرأة غائبة لانها مجهولة الصفة مع

بالاشتغال على التطويل او الاستدراك او الخفاء الى غير ذلك مما يزيل
حسنه فلا يصح لاحد المناظرين ان يقول لا خزان ما ذكرته باطل لان

المعنى الذي اذ بته بما ذكرته من العبارة يصح اداؤه باحسن منها وانما
لا يصح ذلك النقص لان وجود الطريق الراجح لا يوجب بطلان البرجوح

وانما يصح الاعتراض به على حسن العبارة ويسمى هذا الاعتراض تعيين
الطريق وهو ليس من ادب المناظرين وهذا استثناء او هو ان كون التعريف

اخفى من العرف بطله كما عرف فصل قد ينقض العبارة ومعناه
دعوى بطلانها مستند لا بخالفها قانون اللغة او العرف او نحو وانما يجب عليه

مخالفتها مستنداً بمذهب من مذاهب اهل العربية يصح عليه تلك
العبارة وقد استشهد ان نقض العبارة مستند ومعناه ان الاعتراض

على العبارة بخالفها القانون العربية لا يصح على طريق المنع لكن هذا
النقص لا يقع المعلن عند منع المنع مدعى او مقدمة دليل بل هو انقال

منه الى بحث اخر ففقطن وبالحجة ان النقض الربعة نقض التعريف
ونقض التقسيم ونقض الدليل ونقض العبارة واما طلب الدليل

على المدعى او المقدمة فلا يسمى نقضاً مطلقاً بل نقضاً تفصيلاً
مدلاً اولاً

بأن يقال في العبارة السابقة لانتم انتم
على الاضمار قبل النكاح فقط ورتبه لم تطل علم لا يجوز
ان يكون الضم في جزئيه راجعاً الى الجزاء المقصود
من قوله جزئى الى جزئى رب الجزاء وان سلم انها
مشتقة على الاضمار قبل الذكر فلا تسلم
ان كل عبارة مشتقة كذلك
في لغة لقانون النحو
لا يجوز ان يكون هذا
الكلام مشتقاً على هذا
الاختصاص وابن جني
ويوجد عند هذا

بأن يقال في العبارة السابقة لانتم انتم
على الاضمار قبل النكاح فقط ورتبه لم تطل علم لا يجوز
ان يكون الضم في جزئيه راجعاً الى الجزاء المقصود
من قوله جزئى الى جزئى رب الجزاء وان سلم انها
مشتقة على الاضمار قبل الذكر فلا تسلم
ان كل عبارة مشتقة كذلك
في لغة لقانون النحو
لا يجوز ان يكون هذا
الكلام مشتقاً على هذا
الاختصاص وابن جني
ويوجد عند هذا

بأن يقال في العبارة السابقة لانتم انتم
على الاضمار قبل النكاح فقط ورتبه لم تطل علم لا يجوز
ان يكون الضم في جزئيه راجعاً الى الجزاء المقصود
من قوله جزئى الى جزئى رب الجزاء وان سلم انها
مشتقة على الاضمار قبل الذكر فلا تسلم
ان كل عبارة مشتقة كذلك
في لغة لقانون النحو
لا يجوز ان يكون هذا
الكلام مشتقاً على هذا
الاختصاص وابن جني
ويوجد عند هذا

بأن يقال في العبارة السابقة لانتم انتم
على الاضمار قبل النكاح فقط ورتبه لم تطل علم لا يجوز
ان يكون الضم في جزئيه راجعاً الى الجزاء المقصود
من قوله جزئى الى جزئى رب الجزاء وان سلم انها
مشتقة على الاضمار قبل الذكر فلا تسلم
ان كل عبارة مشتقة كذلك
في لغة لقانون النحو
لا يجوز ان يكون هذا
الكلام مشتقاً على هذا
الاختصاص وابن جني
ويوجد عند هذا

بأن يقال في العبارة السابقة لانتم انتم
على الاضمار قبل النكاح فقط ورتبه لم تطل علم لا يجوز
ان يكون الضم في جزئيه راجعاً الى الجزاء المقصود
من قوله جزئى الى جزئى رب الجزاء وان سلم انها
مشتقة على الاضمار قبل الذكر فلا تسلم
ان كل عبارة مشتقة كذلك
في لغة لقانون النحو
لا يجوز ان يكون هذا
الكلام مشتقاً على هذا
الاختصاص وابن جني
ويوجد عند هذا

من المركبات
الشاملة والناقصة

اي عبارة احسن من
العبارة

اي الاعتراض باحد هذه
الامور

اي في مقام الحكم بان ما ذكره لا ينقض
بذات الدليل وغيره

اي انقال

اي ما يطلق عليه لفظ النقض

اي انقال

او كل واحد من الارجاء المذكورة سابقا
وكذا لا يخفى عليه الجواب في كل منها
كما بحث في التصديق الصريح

سواء كانت او غير طرية
في جميع او سائبة بان
في قيد الحكم بان
او غير الحكم بان

وهو الذي لا يجمع الحكم عليه

في ان هذا انسان ردي
في ان هذا انسان ردي
في ان هذا انسان ردي
في ان هذا انسان ردي

فصل اعلم ان المركب الناقص اذا كان قيد القضية فذا تصديق

معنى فيرد عليه المنع كان تقول هذا انسان ردي فليسائل ان يمنع

روميته فقط فان اثبت روميته بدليل فليسائل ان يمنع مقدمة ذلك الدليل

او يعارضه او يقضه والمنطق لا يخفى عليه ذلك واذا لم يكن قيد القضية

كان قال احد غلام زيد او حصة عشر فلا يعترض عليه بشي الا بخالفه

ذلك اللفظ القانون العربي اذا حاله **فصل واذا اجاب المعلق**

عن اعتراض السائل بجواب مبني على ما ستمه السائل بان يشب ما

منه السائل بدليل مشتمل على مقدمة مستمرة عند السائل مع علم المعلق واعتقاده

بان الذي ستمه باطل فذا جواب الزامي جدلي لا تحقيقي وليس الفرض منه

اظهار الحق بل الزام الخصم فقط وكذا انبأ به بمقالة مع علمه بان

مقالة فلا ينبغي للمعلق ذلك الجواب الا اذا كان الخصم متفقا الى

طائفة من المعلق لا طائفة لاظهار الحق والجواب التحقيقي هو الجواب

الذي بناءه المعلق على ما علمه حقيقة كمن السائل اذا سكت اي السائل

حينئذ يحصل الزام فان منع ما ستمه من قبل فله ذلك اوله ان يدعي

التردد بعد الجزم بما لم يكن ما ستمه بدورها جليا وكذا قيل ان كان منع

لامدرك له **فصل** ثم لنستعرض بيان المنفعة على تقدير

النقل ان كنت ناقلا فان لم تلزم صحة القول فلا يرد عليك الا طلب

من المنع لان ليس بتصديق معنى
فلا يجري فيه المنفعة كما في قوله تعالى

في بيان الاجوبة المقبولة وغيرها

اي يخالف اللفظ القانون العربي
في زعمه الناقص

اي انباء المعلق ما منه السائل مستلحا

اي ان يوجب صحة ان يوجب بطلان الجواب

اي ان يوجب صحة ان يوجب بطلان الجواب

اي ان يوجب صحة ان يوجب بطلان الجواب

اي ان يوجب صحة ان يوجب بطلان الجواب

اي ان يوجب صحة ان يوجب بطلان الجواب

اي ان يوجب صحة ان يوجب بطلان الجواب

اي ان يوجب صحة ان يوجب بطلان الجواب

اي ان يوجب صحة ان يوجب بطلان الجواب

اي ان يوجب صحة ان يوجب بطلان الجواب

اي ان يوجب صحة ان يوجب بطلان الجواب

اي ان يوجب صحة ان يوجب بطلان الجواب

اي ان يوجب صحة ان يوجب بطلان الجواب

اي ان يوجب صحة ان يوجب بطلان الجواب
في مقام المنع اي انه ذهب
ويشك ما هو الحق واليقين

وحاصل الدليل ان البحث ينتهي بمقتضى
الى احد الطرفين وكل بحث منتهى الى احد
البحثن منقطع فالبحت منقطع

اي بيان حقيقة او كذب
حقيقة بغير بيان حقا او كذبا
او سلكا عند الطائفة

تقديم

تصحيح النقل وهذا معنى منع النقل فلو ان ثبت نقلك باحضار كتاب

مثلا وان التزم صحة وزوال لا يصور في الفرد والاشياء فيزاد عليك

الابحاث السابقة الا ان يجب الايمان به ومن التزام صحة حكمك عليه
اي التزام صحة معنى

بانه صحيح او تقوية مقالك ثم **خاتمة** ثم ان البحث بين العلل والسبل

اما ان ينتهي الى عجز العلل عن دفع اعتراض السائل اولى بعجز السائل عن

الاعتراض على جواب العلل اذ لا يمكن جريان البحث الى غير النهاية وعجز

العلل يسمى في العرف انما ما وعجز السائل الزاما ويقال انهم السائل

المعلل ويقال الزم العلل السائل ويقال العلل مفهم والسائل ملزم بفتح

الحكا والزام في ضافة الانحزام الى العلل اضافة المصدر الى مفعوله وكذا التزام

السائل ثم السؤال قد يكون بمعنى الاعتراض وكذا سواء المناظرين وقد يكون بمعنى

الاستفسار اي الاستفسار عن معنى اللفظ او عن وجه التركيب او عن تفصيل

المحل وهذا ليس داخل في المناظرة واكتشاف مشغون به والباس

بذلك عند خفاء المسؤل عنه **فصل** اعلم ان حاصل منع مقدمة

الدليل ونقضه بقاء دعوى العلل بلا دليل وليس حاصل قصص

ابطال الدعوى العلل اذ الدليل ملزم للدعوى ولا يلزم من ابطال

الملزم ابطال اللازم او يجوز ان يكون له ملزم اخر يجوز عموم اللازم

فيجوز ان يكون للدعوى دليل اخر وكذا حاصل المعارضة المساقطة اعني ان

يستلزم الخالف في ابطاله فان

العلل يتناول دليل اخر وهو ان يثبت

بالدليل بطلان دعوى العلل على ان

تقديم ملزم وكل لفظ شاذ وكذا

فصل مباح

ثم انما هو في معنى قوله في معنى قوله
ثم انما هو في معنى قوله في معنى قوله
ثم انما هو في معنى قوله في معنى قوله

من عادة المؤلفين اذا فرغوا من انواع مصنفاتهم
ان يوردوا خاتمة ليكون تيمما للكلام وتحسنا
للتقاصد والمرام

البحث وهو في اللغة التقشير في العرف يطلق
على ثلثة معان الاول جعل الشيء على الشيء
او اثباته له والثاني اثبات النسبة الاجتماعية
او السلبية بالاستدلال والثالث المناظرة
التي هي صفة المناظرين وهي النظر بالصيرة
من الجانبين في النسبة بين الشيئين
اظهرها للصلوب وهو المراد منها
اي المناظرة الجارية

ولما كان المتبادر من الانحزام والالزام
المصدر المبنى للفاعل دفع بقوله ويقال الخ

اي الاستفسار

اي ملوكة

اي ملوكة

اي ملوكة

كلا اشارة
اللازمة للشمس

اي ملوكة

اي ملوكة

اي ملوكة

اي ملوكة

اي ملوكة

اي ملوكة

اي ملوكة

اي ملوكة

اي ملوكة

اي ملوكة

اي ملوكة

اي ملوكة

اي ملوكة

اي ملوكة

اي ملوكة

اي ملوكة

اي بسقط ويطل ويطل ويطل
دليل السائل

دليل المعارض

يسقط ويطل دليل العكس وبالعكس اذا الدليل الصحيح لا يدل على خلاف
مدلوله فيبقى مدعى العكس بلا دليل فليس حاصل المعارضة ايضا ابطال
لادعوى العكس فتقوى ^{اي اعتراضات السائل} الاعتراضات ابطال المدعى الغير المدلل بدليل وان
سمى ذلك عصبيا واسلمها المنع اذا لا يجب له ^{اي اسلم الاعتراضات} سند ولا دليل ومن اراد
الاستقصاء في فن المناظرة فعليه برساتنا المعمولة بتقرير القوانين
المناظرة ^{اي يلزم عليه} وعلى المستفيد من احسن الله تعالى انشا دهم
عن احديهما ان يستفروا الى ولولدي ويدعونا بالجنة

اي السدوع الى الفانية في معرفة
فن المناظرة

والنعم الباقية ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله
والحمد لله الذي بعزته وحملته ^{اي عظمت} تتم الصالحات
وسبحان رب العزّة عا <sup>اي الكلمات الصالحة
والاعمال الصالحة</sup>

من هذه الرسالة وترى القوانين

يصفون وسلام على
المرسلين والحمد لله
رب العالمين
تمت

الایا ایها الساجی اور کھاسا و نادلها کہ عشق آسان نمود اولی و لیکن دشمنیها

